عوامل الإجهاض المتعمد: دراسة مقارنة في دول جنوبية ستّ

تأليف

مدرس الدكتور محمد لوتي

مارس 23, 2026

اقتبس من هذا المقال

مدرس الدكتور محمد لوتي (2026). عوامل الإجهاض المتعمد: دراسة مقارنة في دول جنوبية ستّ. عرب سايكلوجي. تم الاسترجاع من https://arabpsychology.com/?p=119878

ARABPSYCHOLOGY.COM

تخيل امرأةً تواجه قرارًا صعبًا: هل تستمر في حمل غير مخطط له، أم تسعى إلى إنهاءه؟ هذا القرار، الذي يحمل في طياته أبعادًا شخصية واجتماعية واقتصادية عميقة، ليس واحدًا للجميع. فما يسهل الوصول إلى الإجهاض في دولة ما، قد يكون مستحيلاً في دولة أخرى، والأسباب التي تدفع المرأة إلى هذا الخيار تختلف بشكل كبير من مجتمع لآخر. هذا ما كشفته دراسة حديثة، تسلط الضوء على التباينات الكبيرة في العوامل المرتبطة بالإجهاض المستحث (الإجهاض المتعمد) في ست دول من جنوب الكرة الأرضية.

منهجية البحث

قام الباحث بي. إي. هايز بتحليل بيانات من ست دول نامية، لم يتم تحديدها بشكل صريح في الملخص المقدم، بهدف فهم العوامل التي تؤثر على قرار المرأة بإجراء الإجهاض. اعتمدت الدراسة على جمع بيانات كمية، ربما من خلال استبيانات أو سجلات طبية، لفحص العلاقة بين مجموعة متنوعة من المتغيرات والإجهاض المستحث. تشمل هذه المتغيرات على الأرجح عوامل ديموغرافية مثل العمر والتعليم ومستوى الدخل، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية مثل الدين والمعتقدات الشخصية، والأهم من ذلك، السياسات والقوانين المتعلقة بالإجهاض في كل دولة. من المرجح أن الباحث استخدم نماذج إحصائية متقدمة لتحديد العوامل الأكثر أهمية التي تساهم في قرار الإجهاض، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الدول.

تحديات منهجية محتملة

من المهم الإشارة إلى أن دراسات الإجهاض غالبًا ما تواجه تحديات منهجية كبيرة. فالإجهاض لا يزال موضوعًا حساسًا ومحرمًا في العديد من المجتمعات، مما قد يؤدي إلى تحيز في الإبلاغ عن البيانات. قد تتردد النساء في الكشف عن تجربتهن، خاصة في الدول التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني أو مقيدًا بشدة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب جمع بيانات دقيقة حول الإجهاض غير الآمن، والذي غالبًا ما يتم إجراؤه في الخفاء.

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة، وفقًا لما ذكره الباحث بي. إي. هايز، أن العوامل المرتبطة بالإجهاض المستحث تختلف بشكل كبير بين الدول الست التي شملتها الدراسة. لم يكن هناك عامل واحد مشترك يؤثر على قرار الإجهاض في جميع الدول. على سبيل المثال، في بعض الدول، كان مستوى التعليم هو العامل الأهم، حيث كانت النساء الأكثر تعليمًا أكثر عرضة لإجراء الإجهاض. في دول أخرى، كان الوضع الاقتصادي هو العامل المهيمن، حيث كانت النساء اللاتي يعشن في فقر أكثر عرضة لإنهاء حملهن. كما وجدت الدراسة أن السياسات والقوانين المتعلقة بالإجهاض تلعب دورًا حاسمًا. ففي الدول التي يكون فيها الإجهاض قانونيًا ومتاحًا، كانت معدلات الإجهاض أقل، وكانت النساء أقل عرضة للجوء إلى الإجهاض غير الآمن. بالمقابل، في الدول التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني أو مقيدًا، كانت معدلات الإجهاض أعلى، وكانت النساء أكثر عرضة للخطر.

دلالات البحث

تؤكد هذه النتائج على أهمية تطوير سياسات خاصة بكل دولة فيما يتعلق بالإجهاض. لا يمكن تطبيق حل واحد على جميع الدول، لأن العوامل التي تؤثر على قرار الإجهاض تختلف بشكل كبير من مجتمع لآخر. يجب على الحكومات أن تأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفريد لكل دولة عند صياغة قوانينها المتعلقة بالإجهاض. تشير الدراسة إلى أن توفير الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمنة والقانونية يمكن أن يقلل من معدلات الإجهاض غير الآمن، وبالتالي

ARABPSYCHOLOGY.COM

حماية صحة وسلامة النساء. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات أن تعمل على معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في الإجهاض، مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين. إن فهم الدوافع المعقدة وراء قرار الإجهاض هو الخطوة الأولى نحو تطوير سياسات فعالة تحترم حقوق المرأة وصحتها.

إن هذه الدراسة، التي أجراها الباحث بي. إي. هايز، تذكرنا بأن الإجهاض ليس مجرد قضية طبية أو قانونية، بل هو قضية إنسانية معقدة تتطلب فهمًا عميقًا للسياقات المحلية المختلفة. إن تجاهل هذه الاختلافات يمكن أن يؤدي إلى سياسات غير فعالة، بل وقد تكون ضارة.

Reference

Hayes B.E. (2025). *Investigating the factors associated with induced* abortion *in six nations from the global south*. BMC Public Health, 26(1), 379-379.

DOI: 10.1186/s12889-025-25439-5

ARABPSYCHOLOGY.COM